تشخيص قيم تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بين التغيير والانهيار

أ.د. بوكربوط عزالدين
جامعة زيان عاشور الجلفة

الملخص:

شهدت مراحل التنمية الاقتصادية الاجتماعية الجزائرية خصائص بنائية حاملة لقيم صناعية ذات رواسب ريفية مضادة لقيم العصرنة ذات الميزة البيروقراطية بالمفهوم الفيبري , لذا تعددت الخطط والبرامج التنموية والرؤى التقنوبيروقراطية الحاملة لقيم محلية فاقدة للضوابط والثقافة الحداثية التصنيعية وأفرزت خللا في المنظومة الوطنية التنموية وأدت بمعظم المؤسسات العمومية المنتجة لرأس المال المالي إلى الانهيار سواء بالغلق أو خوصصتها كليا مما تطلب تشريحا معمقا لتفكيك مفاهيم القيم الصناعية الجزائرية الدائمة التغيير ومآلاتها بعد التجارب التنموية التي عرفتها منذ الاستقلال الوطني إلى يومنا مع التأكيد بأن المراحل التي مرت بها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية احتوى مجالها التضارب القيمي بين الثابت والمتغير ومحتوى طرحنا يؤكد تمفصل الرؤية ذاتها من الجانب السوسيولوجي.

الكلمات المفتاحية: -القيم الصناعية -المؤسسة الاقتصادية -التنمية -التغيير -الانهيار -التنظيم –العمل.

Summary:

The stages of Algerian socio-economic development have witnessed structural characteristics that carry industrial values with rural deposits that are counter to the values of modernity with a bureaucratic advantage in the weberian concept. Therefore, there were numerous development plans, programs, and technical and technocratic visions bearing local values that lacked the controls and modernist industrial culture and resulted in a disruption in the national development system and led to most public institutions producing Ras Financial money to collapse, whether by closing or privatizing it entirely What required an in-depth anatomy to dismantle the ever-changing concepts of Algerian industrial values and their consequences after the development experiences that I have known from the national independence to our day, while affirming that the stages that the Algerian economic institutions went through contained their field of valuable conflict between the constant and the variable, and the content of our proposal confirms the detailed vision of the same from the sociological side.

Key words: - industrial values - economic institution - development - change - collapse - regulation - work.

التشخيص المبكر لو اقع قيم التنظيم في المؤسسة العمومية الاقتصادية الجز ائرية :

إن مراحل تطور وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بدءا من نظام التسيير الذاتي وصولا إلى مرحلة نظام شركات تسيير المساهمات، لم تحقق أهدافها الإقتصادية المحضة المنشودة ، الكامنة في فعالية تنظيمها وتسييرها وكذا في مردوديتها وتراكم رؤوس أموالها الخاصة و الدافعة إلى تجسيد قوة مكانتها في السوق المنافس، خاصة بعد التحولات الجذرية الذي أفرزتها عولمة الإقتصاد.

لذا أصبح البحث عن تدابير وإجراءات عملية ضرورية في سياق نسق ضبط قيم التنظيم وتسيير المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية عند أصحاب القرار الإقتصادي الوطني أو أصحاب السلطة التقنوبيروقراطية من أجل تحرير القدرات الإبداعية المتوفرة ، وتهيئة المحيط القانوني والإداري والتنظيمي، الذي يمكن هذه المؤسسات من الوصول إلى مستوى الفعالية بنفس معايير المؤسسات الإقتصادية الرأسمالية وقيمها الجادة الناجحة والأكثر من ذلك مساعدة القطاع الإقتصادي للقيام بتحولات عميقة آنية قبل انهيارها بعوامل متعددة قد تزيد من فقدان أو زوال تواجدها، وهي التحولات التي يجب أن تتوافق مع إلزامية مراقبة نتائج الطرق والميكانزمات التي وضعت لأجل ذلك وهي بطبيعة الحال الواجب تجسيدها في سياق التحولات العميقة الآنية التي عايشتها بعض المؤسسات العمومية الإقتصادية بالاتجاه نحو الخوصصة ربما محاولة للاصلاح ولو جزئيا مع العلم أن هذه المؤسسات << عرفت اللاتوازن، وإنعكاسات سلبية اقتصاديا وماليا، وعراقيل منذ إنطلاقها نظرا لغياب تاريخ تقييم موروثها،وشروط فعالية إستقلاليتها، والنقص في تحديد المعايير المالية، البطء في التنفيذ وغيرها.>>(1)

1-السلطة الإقتصادية ووهم الإيديولوجية الشعبوية آليات التوازن القيمي:

ندرك بأن مشروع الدولة في تسيير المؤسسات العمومية و الإقتصاد الوطني قد إتسم بأزمة الشرعية وأثرت على القيم النظامية والهيكلية في أكثر من مستوى، فبعد خروجها من حرب التحرير الوطني، إنكشف عدم قدرتها على ضرورة إنفتاحها الإقتصادي على أسس التحكم في نسيجه، مما قيد الدولة على إكمال مشاريعها في المراحل المحددة لها، وطلبها على القطاع الخاص، الذي هيكل ما يعادل << 2,30 % من الاستثمارات التي تحقق نصف فوائد القطاع المنيفاكتوري.>> (2) حيث نجد بأن استثماراته محدودة جدا في نظرنا في بعض القطاعات غير المنتجة كالصيانة والبناء والحرف التقليدية والنقل وتوزيع المياه، مما دفع بالسلطة الجزائرية الإقتصادية إلى الزيادة من قدرة القطاع الخاص لرفع إستثماراته بنسبة 5% من شركة أجنبية واحدة أو عدة شركات، وكذا

(1)Mekideche (M.),L' Algérie entre économie de rente et économie émergente.Essai sur la conduite des réformes économiques et perspectives(1986-1999),Dahlab, Alger,2000,p38.

(2)Liabes (D.), Capital privé et patrons d'industrie en Algérie (1962-1982) Propositions pour l'analyse des couches sociales en fonction, Ed. C.R.E.A.D, Alger, 1984, p166.

نموذج التجار بالجملة وممونين أجانب لإنتاج مشاريع إستثمارية منتجة قادرة على تدعيم الإنتاج الوطني، وتوفير مناصب الشغل، والتنوع في الصادرات وإعتبارها ثروة جديدة لتراكم العملة الصعبة.

ومع ذلك تراكمت التناقضات – الفشل – نظرا لابتعاد النتائج المرجوة عن الطموحات بين الخطاب الرسمي للدولة ودوافع المؤسسات العمومية المعنية، فالإستثمارات في قطاع الصناعات ذات التكنولوجية الدقيقة والكثيفة رأس المال، أدت إلى تبعية تقنية ومالية معتبرة بالنسبة للخارج، وجذب ضئيل لليد العاملة، إذ لم ينجح الإقتصاد الجزائري في بلوغ إنجاز –لفائدته- نتائج التحول الخارجي للرقابة، بل وجد نفسه في حالة إندماج حتمي في السوق الدولي، وفي وضعية تبعية بداخل التقسيم الدولي للعمل.

كما بقيت تكاليف الإنتاج مرتفعة بسبب حجم المؤسسات العمومية وكذا الإستخدام المحدود للطاقات الإنتاجية وعانت باقي المؤسسات العمومية من ضرورة دفع أسعار السلع المرتفعة أكثر من الأسعار المتداولة في الأسواق الدولية وفي بعض الحالات فقد حددت وفرضت تلك الأسعار بقوة من قبل الدولة في أدنى مستوياتها، مما أدى إلى إفلاس للمؤسسات المعنية، وفي كل مرة يتطلب إعادة تغطية عجزها بتدعيم الدولة لها.

يضاف إلى كل ذلك قلة الهياكل القاعدية للتخزين، وهشاشة النظام التجاري وإحتكار لنشاط المؤسسات العمومية في ظل سوق محمي، لم يساهم نسقه الشامل في خلق الإبتكار وتصنيع منتوجات ذات جودة عالية، وبشكل عام أدى النسق الإقتصادي إلى تنامي اللاتوازنات الجهوية وفقدان الارتباط بسلم القيم الصناعية التي كان من المفروض إستغلالها في فائدة الأقطاب الصناعية للمحافظة على مناصب العمل والتحكم في تسييرها ... الخ، بهدف تجاوز تأزم الوضعية الصناعية والاجتماعية.

فعلى مستوى النسق القيمي الصناعي الفرعي ، تم تصاعد مشاكل الإنتاج، وسوء استخدام التجهيزات ونقص التحكم في وسائل وظروف العمل، وهذه الوضعية طبيعية لأنها ارتبطت بالإجراءات العالية الدقة في سيرورة التصنيع التي تم استيرادها من الخارج، دون الأخذ بعين الاعتبار لآجال إعداد التكوين المناسب مع الحاجة إلى توفير عمال مهرة وتكييفهم مع الجهاز الإنتاجي تكييفا يوازي بين الحاجيات المحلية والحاجيات الدولية مما أنتج بالموازاة حالات انهيار في الاختيارات الإستراتيجية التي أنهكت الفرد العامل والمجتمع.

فإذا كانت الوضعية المتأزمة ذات تأثيرات إجتماعية وسياسية معتبرة، فمبرراتها كامنة في طبيعة اختيارات الدولة لنموذج التصنيع ومنطقه بل وقيمه –المحدودة- وكذا بعدم قدرة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من التحكم في ظروف تراكم رأس المال، وفي عدم القدرة أيضا على إعادة إنتاج الأجير، القادر على تجاوز عراقيل تحييده من المشاركة في التسيير.

لقد إستند الوفاق الإجتماعي الذي ساد في الجزائر أثناء الستينيات والسبعينيات على أساس قيم الإيديولوجية الشعبوية التي ارتكزت عليها السلطة في خطاباتها الرسمية، من جهة والقناعة الشعبية بتبني محتوى تلك الخطابات في مختلف المستويات المؤسساتية والتنظيمية من جهة أخرى، والخاصة بتجسيد المساواة.

بناء على ذلك ارتكزت الآفاق المستقبلية على الميزة الوطنية الشعبوية للمسؤولين والمساواة عند الجماهير العمالية والريفية في المجتمع، مما أدى إلى بروز جماعات إجتماعية مهنية وقطاعية غير متجانسة في مطالبها، بل ومستقلة المطالب بعضها عن البعض الآخر مكنت السلطة القائمة على ضبط المصالح والصراعات، والأكثر من

ذلك ضبطها للمجتمع القائم على اللاعدل و تكريس الإمتيازات الفردية القائمة على أحادية إيديولوجية وسياسية.

سهلت هذه الأحادية على إقامة إقتصاد موجه مكن السلطة الشعبوية من إعادة ضبط قيم الدولة التي تواجدت، وتربعت في كل مستويات التسيير من أجل محافظتها على مكاسبها المشروعية، وبالموازاة ضمانها لأدنى شروط الحياة لكل الأفراد، و دفاعها المستمر عن إيديولوجية قوية الإدماج، بإرادتها و وسائلها أقحمت المؤسسة في تناقضات لا متناهية.

فقد خلقت السلطة الشعبوية في الضمير الجمعي للعمال وهم المساواة و توجههم بوعي إلى المطالبة بتكريسها ورفض الإمتيازات الإجتماعية التي ينتقم بها بعض مالكي القرار الصناعي بدل توجههم إلى المطالبة بالاستقلالية الاقتصادية و التسييرية، و إتخاد القرار بداخل المؤسسات وبتعبير آخر فرض إقامة قيم ديمقراطية صناعية، وحرية المجال العمومي، وفتح النقاشات الإنتقادية البناءة، وإستقلالية الحركات الإجتماعية والتعددية الإجتماعية والسياسية.

إن سعي الدولة كمراقبة وكمتدخلة في تسيير شؤون المؤسسات الإقتصادية العمومية لم يؤد إلى ترك حرية الاختيارات التسييرية وعصرنتها بما يتطلبه المحيط الخارجي، والأكثر من ذلك فقد أفرزت تبعية داخلية للتقنوقراط إلى جهاز بيروقراطي يحمي مصالح الدولة بالدفاع عن خطاباتها الإيديولوجية الشعبوية.

أفرزت السلطة الشعبوية خللا وظيفيا في النشاط الإقتصادي و بداخل تسيير المؤسسات الإقتصادية العمومية وتزامن مع صعود التناقضات في تصورات أصحاب القرار المدافعين عن امتيازاتهم والمحافظة على مكانتهم المرموقة إجتماعيا، والعمال المدافعين عن تحسين ظروفهم الصناعية و وضعيتهم الإجتماعية الميسورة، وهذا التناقض ذاته سرع من تحطيم وهم الشعبوية المثالية.

لقد ساعد الريع على بسط نفوذ الدولة وقلب القيم المجتمعية بمنعها لحرية التعبير المستقل للحركات الإجتماعية والمعارضة السياسية و الإقتصادية، لكنها لم تؤد إلا لتأخير التناقضات و المطالب الإجتماعية التي أفرغت مبررات الخطابات الإيديولوجية الشعبوية من كل محتوياتها النظامية القائمة على الزبونية وقبضت على مجال المناورات التي قد تتحكم فيه النقابات المستقلة.

شكلت الزبونية في المحيط الجزائري♦ << وسيلة لضمان التشنج بين النظام السياسي والإداري "الأوربي-المركزي"، ويتقاسم نظاما آخرا للقيم غير الذي تعتمد عليه سلطة الدولة.>>(1) لذا فالمصالح المشتركة لزبونية النظام الإقتصادي و إنغلاقه على ذاته ساعد في تسريع الإصلاحات الإقتصادية الجزئية.

لم تساهم النقابة في تغيير الأوضاع الإقتصادية، وإحتضنت طموحات أو مطالب العمال شكليا لكونها ملكية للدولة، و وظيفتها المطلبية تحولت إلى وظيفة مكسبية، وتحدد دورها في تحييد العمال من متابعة قائد مستقل عن السلطة السياسية، وتقييد كل إستقلالية في عالم الشغل.

♦ لم نجد في الواقع دراسات أكاديمية تثبت صحة هذا الإفتراض، و القريب في نظرنا من الواقع الجزائري، رغم إثبات كثيرا من الدراسات على أن المصالح الإدارية أو المؤسسات المكتظة بالإطارات و بالمستخدمين ينتمون إلى نفس الأصل الجغرافي لأعضاء الإدارة.

(1)Bruno (E.),Algérie,cultures et révolutions, Ed.du Seuil,Paris,1977,p118.

ورغم ذلك لم تمنع السلطة الإضرابات و الصراعات العمالية كشكل من أشكال التعبير عن رفضهم للإيديولوجية الشعبوية والزبونية ... الخ، و فرضها للرقابة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية تحملها في كل المناورات بقانون القوة و الضبط القاهر للسلوكيات بهدف عرقلة تشكيل ذاكرة جماعية لفعل عمالي واعي بنسج تقاليد ديمقراطية صناعية وتحديث القطاع العمومي، و ربما هذا التحديث ذاته بإخضاعه لشروط الإقتصاد << يعد تجاهلا - من منظور التطور– للصراع الإجتماعي، و تأخير ظروف بروزه برفض الاعتماد على القوى الإجتماعية اليقظة، وعلى جدلية مواجهاتهم.>>(2)

إن تهميش السلطة الإقتصادية والسياسية لصفوة حاملة لأفكار نقدية بالنسبة للمبادرات الرسمية هي القادرة بطريقة حرة و واعية على خلق مخيالة جماعية، وممارسات إجتماعية إبداعية والقادرة أيضا على أن تلقن العمال مبادئ الوعي بهويتهم الجماعية و بقيمهم الضامنة والحافظة لشروط نجاحهم : بالطلب على تحسين ظروف حياتهم وعملهم دون التخلي عن مفاهيم دولة القانون والتعددية والتداول السياسي وحرية الفكر إذ تشكل كلها قيم مثلى لا تحيد عن التوجهات العامة المشتركة القائمة في المجتمع ذو الرواسب الريفية.

إن تجاوز السلطة للأفكار النقدية وإختيار البدائل الممكنة لتفعيل الجهاز الإنتاجي و نجاعته، بنجاعة هذه الأفكار ذاتها، أسهم في تأزم المحيط السياسي والاقتصادي و الاجتماعي والثقافي، الذي أبعد الجزائر عن مستوى المجتمع الصناعي المتطور والحامل للقيم الصناعية المتقدمة والمتحضرة.

لقد أدى تجاوز وهم الإيديولوجية الشعبوية بين أصحاب القرار الصناعي الوطني والعمال إلى تكريس العمال ذاتهم إلى مقاومة النظام ، والمطالبة الإجتماعية بتحسين ظروفهم الصناعية والإنتاجية والأجرية، والتي أفرزت اضطرابات في سلوكياتهم داخل المؤسسات كالغيابات ودوران العمل والتوقف عن العمل والإضرابات وهي كلها مسببات في انهيار القيم بدل رفضها المطلق ، وهي في الواقع مرتبطة بفعل السلطة التي أثبتت << الإنسحاب الذي أبرز نقائض في ظروف إعادة الإنتاج لقوى العمل، ولم تساهم في ترسيخ يد عاملة ذات تجربة و تأهيل، وقادرة على ضمان إستمرارية الإنتاج، وفعالية النظام الإنتاجي.>>(3) ، لأن هذه الاستمرارية هي القادرة على المحافظة على دوران حياة المؤسسة وديناميكيتها الإنتاجية.

وبناء على ما سبق فإن البحث عن بدائل للإيديولوجية الشعبوية من قبل السلطة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية كامن في البحث عن وسيط تقنوبيروقراطي يمثلها عن طريق حمل خطاباتها وتنفيذ مشروعها و ضمان امتيازاتها << فمن جهة فإن البحث عن السلطة من قبل البيروقراطيين ليس لأنفسهم، بل كوسيلة لتراكم الإمتيازات المادية، ومن جهة أخرى، تفسر "أنانية" وإمتداد البيروقراطيين بأسباب أخرى، آخذين بعين الإعتبار توسيع حقل نشاطهم، وممارستها في الميادين التي لا تتناسب شرعيا مع كفاءاتهم (...) فمؤسسة المحروقات سوناطراك خلقت في منطقة سيدي بلعباس مركزا فلاحيا بهدف تجريب منتوجاتها الكيميائية فبذل طلبها على التعامل مع متعاملين وطنيين عموميين أو خواص، إستحوذت بذاتها وبإعانة المتعاملين الأجانب على جل المهام و المصالح الضرورية لتطوير أنشطة الإنتاج التي لم ترتبط مباشرة بالمجال المخصص لأداء تلك

(2)Triomphe (C.E.),Restructurations : Les rendez-vous manqués,in Sociétal,no47,PUF,Paris,2005,p83.
(3) Lamchichi (A.), L'Algérie en crise, crise économique et changements politiques, Ed.L'Harmattan,Paris,1991,p215.

التجارب، إذ لجأت إلى تصنيع قطع الغيار، الصيانة، إقامة البناءات، تكوين المستخدمين، إنجازات إجتماعية لفائدة العمال وعائلاتهم، الخ.>>(1) وهذا ما يدل على هيمنة منطق قيم الإمتيازات التي تحملها تصورات التقنوبروقراطيين الجزائريين وتجسدها أفعالهم وهي ذاتها قيم مضادة للتطوير الذاتي والجماعي الوطني المحافظ على الرفاه الاجتماعي وبناءاته المنمطة ضمنيا في البناء العام المجتمعي.

شكل النسق البيروقراطي للقيم المضادة للتطوير الذاتي والجماعي في سيرورة السلطة الإقتصادية الإجتماعية منفذا لتمرير كل مخططاتها ومشاريعها، ولم تعتبر وسيلة إقتصادية وإجتماعية في سيرورة العقلانية، إذ شكل محيطا متميزا كالسلطة التي تتناقض مع الديمقراطية ذاتها.

إن بيروقراطية النظام يحمل هدفا خاصا به، هدفا << لا يستنتج من الضرورات التي يفرضها تنظيم الإنتاج أو التقسيم الاجتماعي للعمل، فهي التي تنتج أمرا من السلوكيات الإجتماعية لفاعلي التنظيم البيروقراطي.>>(2)

والجدير بالذكر أن علاقات التناقض والتنافس بين فروع نفس الجهاز البيروقراطي أو بين مختلف الأجهزة البيروقراطية دائمة ومستمرة وقائمة في جوهر البناء المؤسساتي لكل منها، وفي داخل كل بناء تتشكل البيروقراطية التي << تبحث عن النمو و الاستحواذ على جزء من رأس المال الاجتماعي واقتسام مجال للسلطة أكثر اتساعا.>>(3)

إن الاتجاه نحو فائض التراكم الذي حققته قليل من المؤسسات العمومية كمؤسسة المحروقات (سوناطراك)، والذي يميز القطاع الصناعي عموما، يبرر لا محال منطق المنافسة في تدعيم مراكز السلطة التي تستحوذ عليه، والجهد الذي يبدله كل جهاز سواء الإدارات الإقتصادية أو المؤسسات الصناعية للتحصل على مستويات أعلى من الموارد << يستفذ كل جهاز أقصى ميزانية من وعاء الدولة، و بالتالي يبحث عن ضمان الإستفادة من إمتيازات القروض الدولية.>>(4) وبداخل هذا المنطق همش العمال من الاستفادة من الامتيازات، بل شكلوا عائقا في نجاح المؤسسات العمومية نظرا للتكاليف المالية الباهظة التي أنفقت في تغطية العجز في التسيير، رغم أن مسألة التخلص من ديون المؤسسات العمومية تجسد فعليا << نمط التسيير المتفرع وصراعات الجهاز الإقتصادي للدولة.>>(5) الذي أثر على النجاعة الاقتصادية والاجتماعية.

2-التفاعل الطبيعي بين المحيط الإجتماعي الإقتصادي ومحيط المؤسسة:

شكل محيط المؤسسة الإقتصادية العمومية الوطنية عنصرا إستراتيجيا وديناميكا في تفعيل فعالياتها، وقوة دورة حياتها الإنتاجية والتنافسية حيث كون تحريرا للطاقات الإبداعية و أعاد ترتيب سلم القيم عنصر في إعتقادنا لتحسين المستوى التنافسي لمؤسسات وذلك في جوانب متداخلة لا يمكن فصل أحدها عن الآخر.

(1) De villers (G.), L'Etat démiurge, le cas Algérien, Ed.L'Harmattan,Paris,1987, p175.
(2)Lefort (C.), Qu'est ce que la bureaucratie ? ,Ed.Librairie Droz,Genève, 1971, pp287-314

(3) Ibid.,p.310.
(4) Granovetter Mark, Le marché autrement, Ed. Desclée de Brouwer, Paris, 2000.p175.
(5)Ibid.,p175.

2-1-تهيئة البيئة الداخلية للمؤسسة: يلعب المحيط الداخلي للمؤسسة دورا محوريا في تحقيق الفعالية المطلوبة وفقا للإعتناء بالجوانب الآتية:

-إستغلال الموارد البشرية الكفأة : يقترن نجاح المؤسسات الإقتصادية صناعيا وماليا وتكنولوجيا بالإستغلال العقلاني لإمكانياتها البشرية المتوفرة التي تتوافق تماما مع نشاطاتها الإقتصادية.

-كل مرحلة إختيار وإستخدام مسيرين جدد أهم مرحلة في التقييم الإقتصادي للمؤسسات الوطنية بإعتبارهم مسيرين قادرين على تجديد وتطوير أسلوب العمل والإنتاج والتوجيه نحو تغيير بيئة العمل بما يتناسب مع التغييرات السريعة الحاصلة في المحيط الخارجي تجنبا لانهيارها وزوالها ، فمن الصعب اللجوء إلى إجراءات تقويمية إصلاحية للمؤسسة الاقتصادية القائمة على ثقافة العصبية والجهوية والولاء، وهي ثقافة موازية ومضادة للعقلانية التسييرية والترشيد الإقتصادي المعاصر.

-إن علوم التسيير الحديثة أصبحت أكثر دقة إذ إبتعدت عن الإرتجالية والتفكير غير الإستراتيجي وقربت المسيرين أكثر إلى حاجات السوق وطلبات الزبائن والموردين ومعرفة المنافسين الحقيقيين والمحتملين، وتحقيق الأهداف الإقتصادية المهمة للمؤسسة ، لذلك فإن التسيير الإستراتيجي تطلب الحرص على تحسين تسيير الموارد البشرية وتحفيزها بهدف إنجاز أهداف المؤسسة القائمة بالأساس على الربحية، والأكثر من ذلك وجوب تدعيم نظام ديمقراطي صناعي لترقية المسيرين والعمال.

-إن نظام التعيين الذي طغى على توجهاته وأهدافه في المؤسسة الإقتصادية العمومية الوطنية أفرز الضغط تحت سمة المقررات الإدارية والسياسية للمسيرين، بدل الخضوع إلى منطق أنظمة تقييم جادة شكل أحد أهم أسباب فشل سياسة التسيير لهذه المؤسسات العمومية.

-تشريعات العمل: إن تطور تنظيم العمل والتسيير الذي عرفته المؤسسات العمومية الإقتصادية منذ الإستقلال الوطني، لعبت فيه السلطات العمومية دورا ديناميكيا باصدار قوانين تقنن وتنظم أشكال ذلك التطور، الذي لم يحقق فعاليته نظرا لكثرة القيود التي نسجتها الأحكام والمراسيم والنصوص القانونية الكثيفة.

على هذا الأساس أفرزت تشريعات العمل محيطا مقيدا لحرية المسيرين في التصرف بموضوعية في علاقات العمل المعقلنة بفعل مركزية القرارات.

-سياسة الأجور : يصعب تحقيق فعالية المؤسسات العمومية الإقتصادية دون توافق سياسة الأجور مع المتغيرات الإقتصادية الوطنية وعليه يجب أن تحدد العلاقة بين الأجور والنجاعة على أساس طردي، إذ بفضل ذلك يحفز العمال والإطارات لأداء مهامهم بإتقان أكثر وإستبعاد مختلف أشكال التهاون أو التقصير.

-التكوين: قد يكمن ضعف التسيير في المؤسسات العمومية الإقتصادية في عدم إعطاء الأولوية والإستراتيجية للتكوين المتجدد بهدف التحكم في المعارف التطبيقية الخاصة بمجال تطوير المخابر والدراسات الهندسية المستقلة تماما عن المجتمعات الرأسمالية الصناعية التي مونت كثيرا مؤسساتنا العمومية بأحدث التكنولوجيات منذ سبعينيات القرن الماضي سواء في شكل المفتاح في اليد أم المنتوج في اليد. لذا فإن التكوين المستمر والمدعم يجب أن يؤخذ بجدية وبواقعية في جميع المؤسسات العمومية الإقتصادية إذا أرادت هذه

المؤسسات مواكبة مسار العولمة وتجاوز الأزمات التي قد تظهر نتيجة اللاتوافق بين تسييرها والتحولات الجذرية المتسارعة بمقتضى اللاتصادم بين القيم الصناعية المجتمعية المحلية والقيم
العالمية ذات الرواسب الأكثر عقلانية.

-التأثير التكنولوجي: إن إستخدام المعدات والآلات التي تستغل في عملية الإنتاج في المؤسسات العمومية الإقتصادية تؤثر بدرجة كبيرة على مسار تلك العملية ويتوقف ذلك على عدة شروط لتحقيق القيم الصناعية المطلوبة منها:

-وجوب تخفيض نسبة العطالة (الآلات والمعدات) إلى أدنى درجة ممكنة.

-العمل على إستخدام نقل التكنولوجيا ، ودراسة عقلانية لمؤامة عنصر النقل.

-ضرورة إصلاح العطب آنيا مع مراعاة أهمية إستخدام عنصر الوقت.

-ضرورة توفير قطع الغيار.

3-الإستغلال العقلاني للموارد الأولية : يساهم التموين غير المنتظم للمواد الأولية التي تحتاجها المؤسسات في عمليتها الإنتاجية بدرجة كبيرة في نسبة التعطلات التي تقع فيها هذه المؤسسات وتوقعها في خسائر فادحة، إذ أصبحت عملية الإستغلال العقلاني للمواد الأولية والتحكم فيها عن طريق التحكم العلمي في تسيير المخزون هدفا عمليا ومحوريا في الإقتصاديات المعاصرة الذي يتوقف على مهارة مسيريها وكفاءتهم.

إن تحليلنا للتفاعل الطبيعي بين المحيط الإجتماعي الإقتصادي ومحيط المؤسسة يدفعنا إلى التساؤل عن شروط التطور الشامل في عالم اليوم الذي يقوم على أساس علاقات القوة بين المنطق الرأسمالي ومنطق الحاجات العمالية المتغيرة بمعنى المحافظة على القيم المحلية وتناعمها مع رواسب القيم المعولمة دون إحداث الانشطار بين مفاهيم العمل ومضامينها.

تتمركز وضعية الجزائر في حالة تناقض هائلة، فإذا رضخت إلى الضغوطات الخارجية –أي البيئة الخارجية الدولية التي تواجه المؤسسات العمومية – من أجل التوجه دون تحفظ في المنطق الليبرالي الجديد وقيمه الجديدة♦ فيجب التخوف من الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لمصير إقتصاد هش، وكذا مستقبل العمال الذين إكتسبوا رصيدا هائلا من تراكم التجربة الصناعية.

وعلى العكس من ذلك، فإذا بقيت وضعيتها مقيدة بتسيير بيروقراطي للاقتصاد الذي كبح وقيد حرية المؤسسات في إتخاد القرارات التي تناسبها على الأقل في علاقتها مع السوق فإن خطر تعميق أزمة ثقافتها وهويتها، سوف يؤثر على تكثيف التأخر في كل المستويات وستنهار مدخلاتها ومخرجاتها نتيجة الاضطرابات في ضبط مفاهيم وقيم العمل المتحضرة.

إن النقاش السياسي الإقتصادي الذي ساد الخطابات الرسمية في محيط الدولة جسد واقع النقاشات المختلة التصورات بسبب محدودية تقيدها بالتوجهين السابقين فقط، رغم تواجد إتجاه آخر ربما أكثر أهمية، ويكمن في الإقتصاد المختلط من النمط الذي تم وصفه ويتحدد عن طريق تجميع جانب رأس المال العمومي مع

♦ ونقصد به العولمة.

رأس المال الوطني ضمن سياسة صناعية متعددة وطنية قوية، سالكة الانفتاح الذي يتحكم فيه رأس المال الأجنبي، على نمط النماذج الآسيوية، بالإحتفاظ بأهداف التنمية البشرية وتطويرها بدل تسريح الطاقات المنتجة وغلق المؤسسات العمومية.

والواقع فان الخلل الوظيفي في التسيير لا يمكن تفسيره بالطابع العمومي للمؤسسات شرط أن تنمي مهارتها وكفاءاتها من الداخل، فقد فرضت كثير من المؤسسات الخاضعة إلى رقابة عمومية كلية نفسها في المحيط الخارجي – السوق والمتعاملين الخواص ... الخ- و أثبتت فعالية تسييرها كمؤسسة (France Télécom) رغم المنافسة الشرسة لمجموعات الخواص في بعض الميادين كالانترنت والهاتف النقال، وبقيت تستحوذ على جزء كبير وكلي في السوق. وفي ألمانيا نجد مؤسسة (Deutsshe telekom) و في اليابان نجد مؤسسة (Nippon Telekom) وهما أكبر مؤسستين عموميتين اللتين لعبتا دورا في التطور الصناعي بالمحافظة على القيم الاجتماعية الثابتة والخصوصيات الوطنية ، ومع ذلك تمت خوصصتهما تحت الضغوطات الليبرالية الجديدة، لأنهما حققتا أرباحا مالية هائلة. كما تتميز كثير من المجتمعات من ضمنها مثلا كوريا الشمالية وتايوان وماليزيا وتركيا بخليط من المؤسسات وبنوك عمومية في شكل مجمعات.

وعلى النقيض من ذلك نجد بأن مؤسسة الطيران البريطانية (British Airlways) قد سقطت في اليأس نظرا لرفضها التحويل من قبل الحكومة البريطانية، مع أن خوصصتها لم تغير شيئا، مما تطلب إعادة تفكير رواد الحل السحري في مصيرها(1)

فإذا شكلت مسألة الإهتمام بمحيط المؤسسة الداخلي والخارجي وتفاعلهما لتحقيق الفعالية الإقتصادية والإجتماعية جوهر ديناميكية التطور، وأساس تراكم رأس المال، فإن نمط التراكم ذاته شكل نواة السلطة الإقتصادية في الجزائر، ولم يفكر أصحاب القرار إلا في المحافظة على إستمراره، (ويستحيل تغيير طبيعة هذا النمط من التفكير لأن << مسيري نظام السلطة يتتابعون، وفي ظل غياب رقابة ديمقراطية، يحتفظ بالعادة (...) فقد رفض رئيس الجمهورية المصالح المرتبطة بنشاط الإستيراد التي كانت خلف عملية التخريب الشامل لمصنع إنتاج الصناعات الكهرومنولية (ENIEM) بتيزي وزو، رغم تأكيد البعض بكونه مجرد فعل لإضطراب المنطقة.>>(1)

الخاتمة:

إذن مرت المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية بمراحل متعددة حاملة لقيم تنظيمية وصناعية متجانسة مع قيم المجتمع (عرفه, عاداته, تقاليده, ثقافته, هويته) بدءا من مرحلة التسيير الذاتي وصولا إلى مرحلة الخوصصة والنظام الليبرالي "الحر" وفي سياقها التاريخي تجسد مشروع التغيير دون محاولة الملاءمة بين القيم المحلية والقيم العالمية سواء للتنظيم أم التصنيع مما أنتج ضمنيا انهيارا حادا لكثير من المؤسسات وفي وضعيات

(1) Gallot (J.) et autres, Algérie, débats pour une issue, Assises de Marseille, 27-28 novembre, Ed.Publisud, Paris,2000,p62.

(1) Benguerba (M.),L'Algérie en péril. Gouvernance, hydrocarbures, la dérive du sud, L'Harmattan,Paris,2006, p116.

الخواء الاجتماعي زالت طبيعيا نتيجة سوء الترشيد في إنتاج قيم مفاهيمية مستقلة للعمل وللإنتاج الجزائريين عن الرواسب الفوقية المنقولة من المجتمعات الرأسمالية.

قائمة مراجع التهميش:

(1)Mekideche (M.),L' Algérie entre économie de rente et économie émergente.Essai sur la conduite des réformes économiques et perspectives (1986-1999),Dahlab, Alger,2000.

(2)Liabes (D.), Capital privé et patrons d'industrie en Algérie (1962-1982) Propositions pour l'analyse des couches sociales en fonction, Ed. C.R.E.A.D, Alger, 1984.

(3)Bruno (E.),Algérie,cultures et révolutions, Ed.du Seuil,Paris,1977.

(4)Triomphe (C.E.),Restructurations : Les rendez-vous manqués,in Sociétal,no47,PUF,Paris,2005.

(5)Lamchichi (A.), L'Algérie en crise, crise économique et changements politiques, Ed.L'Harmattan,Paris,1991.

(6) De villers (G.), L'Etat démiurge, le cas Algérien, Ed.L'Harmattan,Paris,1987.

(7)Lefort (C.), Qu'est ce que la bureaucratie ? ,Ed.Librairie Droz,Genève, 1971.

(8)Granovetter Mark, Le marché autrement, Ed. Desclée de Brouwer, Paris, 2000.

(9)Gallot (J.) et autres, Algérie, débats pour une issue, Assises de Marseille, 27-28 novembre, Ed.Publisud, Paris,2000.

(10) Benguerba (M.),L'Algérie en péril. Gouvernance, hydrocarbures, la dérive du sud, L'Harmattan,Paris,2006.